رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ١١ / ٢ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٩ / ٧ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢ / ٢٠٢٤

الديمقراطية التوافقية دراسة في بنية النظام السياسي البلجيكي

Consociational democracy is a study of the structure of the Belgian political system

م.م . فاتن فالح مهدي
م. م. هيثم علي عبد الله

جامعة ديالى / كلية القانون والعلوم السياسية

Lecturer Asst : Fatin Falih Mahd
Lecturer Asst : Haitham Ali Abdullah

University of Diyala / College of Law and Political Science

fatin2023@uodiyala.edu.iq
haitham23@uodiyala.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تعد الديمقراطية التوافقية أو المعروفة أيضا بالديمقراطية التكاملية احد ابرز النماذج الحديثة للديمقراطية التي ظهرت كنموذج لمعالجة بعض المشكلات والأزمات التي تعاني من الديمقراطيات الحرة في العالم، وتعود فكرة الديمقراطية التوافقية الى المفكر الهولندي (آرنت ليبهارت) الذي كان من أوائل المنظرين لها واعتبارها نظرية للحكم الديمقراطي في مجتمع متعدد حكومة ائتلافية أو تحالف واسع يشمل حزب الأغلبية وسواه، وساهم تطبيق الديمقراطية التوافقية في بلجيكا بشكل كبير في تحقيق الاستقرار السياسي ، نظرا لتنوع المجتمع البلجيكي الذي يتألف من قوميات واديان متعددة وان تطبيق الديمقراطية التوافقية كان عاملاً في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وان التعدد الحزبي الذي يتصف بالانقسام القومي والديني كان عنصرا مساعدا في نجاح الديمقراطية التوافقية.

الكلمات المفتاحية: "الديمقراطية التوافقية"، "النظام السياسي"، "بلجيكا"

Abstract

Consociational democracy, or as some of you call it democracy, is one of the most prominent models of democracy, and it is a model for confronting some of the modern problems and crises that free liberalism is suffering from in the world. The idea of consensual democracy goes back to the Indian thinker Arendt Lijphart, who was one of the first to consider it a theory of governance. In a pluralistic society, a coalition government or broad coalition emerged that included the majority party and others, and the application of consensual democracy contributed to the achievement of democratic democracy, including the presence of a diverse society, the multiplicity of religious nationalisms, and the multiplicity of religious nationalisms. The application of consensual democracy was a factor in achieving democratic democracy, and party pluralism distinguished its national citizenship and contributed to the success of consensual democracy.

Keywords: "consensus democracy", "political system", "Belgium"

المقدمة

الديمقراطية التوافقية هي نظام سياسي يهدف إلى تحقيق التوازن بين مختلف المكونات الاجتماعية والسياسية داخل الدولة، لاسيما في المجتمعات التي تمتع بتنوع عرقي أو ديني أو ثقافي كبير. يعتمد هذا النظام على مبدأ التوافق بين الأطراف المختلفة بدلاً من حكم الأغلبية، مما يضمن إشراك جميع الفئات في عملية صنع القرار لتحقيق استقرار المجتمع العدالة للجميع ، تتعامل سياسات الدول مع مسألة إدارة التنوع في المجتمعات التعددية بهدف تحقيق الاندماج الاجتماعي بدلاً من الصراع. فتاخذ هذه التعددية أشكالاً متعددةً في المجتمع مثل التعددية الثقافية أو السياسية أو العرقية... ان طريقة تعاطي الدولة مع هذه التعدديات من خلال استراتيجياتها وسياساتها وحتى قوانينها هي التي تحدد مدى تحول الدينية أو الاثنية أو هذه التعددية إلى نعمة أو إلى نقمة.

فاعتبرت بعض الدول أن الديمقراطية الأكثرية قد تعيق وصول كافة الأقليات إلى التمثيل في الحكم مما يهدد بزعزعة ال الانسجام بين مختلف أطياف المجتمع. لذلك تعتبر الديمقراطية التوافقية بديلاً مناسبا لإدارة التنوع في المجتمعات التعددية.

اهمية البحث: تعد بلجيكا في قمة الدول المتطورة في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي , ولكونها تزخر بتجارب برلمانية منذ القرن السادس عشر ولكونها تمثل دراسة متنوعة تتضمن نظاما فيدراليا.

اشكالية البحث: تتمثل الاشكالية **هنا** في مدى قدرة الديمقراطية التوافقية على تحقيق الاستقرار السياسي وامكانية تطبيقها لتحقيق التنمية .

فرضية البحث : وسنحاول في هذا البحث التحقق من صحة الفرضية (ان تطبيق الديمقراطية التوافقية يعتمد على وجود مؤسسات دستورية تمثل مكونات المجتمع ويعني ذلك وجود استقرار سياسي .

منهجية البحث: في دراستنا لهذا الموضوع اعتمدنا المنهج التحليل النظمي السياسي لدراسة وتحيل مؤسسات النظام السياسي في بلجيكا فضلا عن المنهج المؤسسي .

هيكلية البحث : ينقسم البحث **الى** ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة وتناول المبحث الاول الاطار النظري للديمقراطية التوافقية والمبحث الثاني جاء بعنوان المؤسسات الرسمية في النظام البلجيكي في اما المبحث الثالث فتناول اثار الديمقراطية التوافقية على النظام السياسي في بلجيكا .

المبحث الاول : الاطار النظري للديمقراطية التوافقية

تعتبر الديمقراطية التوافقية من **أبرز** المفاهيم التي برزت في العصر الحديث، وحققت انتشارا واسعا في الساحة السياسية والعلمية ، ولذلك سارعت العديد من الدول ، خصوصا المجتمعات التعددية ، الى تبني هذا النموذج ، وقد بدات هذه الدول بالمجتمعات الاوروبية مثل هولندا وبلجيكيا والنمسا ، ثم انتقل الى الدول العربية مثل لبنان والعراق وفي هذا المبحث ، سنعرض الجانب النظري لمفهوم الديمقراطية التوافقية ، مسلطين الضوء على تعريفها والمفاهيم المقاربة لها ، بالإضافة الى اهم خصائصها والمتطلبات اللازمة لتحقيقها .

المطلب الاول : مفهوم الديمقراطية التوافقية

الفرع الاول : تعريف الديمقراطية التوافقية : قبل الخوض في ثنايا الموضوع ، يتعين الوقوف عند جوانبها المفاهمية من خلال التطرق الى المدلول اللغوي للديمقراطية التوافقية (اولا) والتعريفات التي قدمها الفلاسفة والباحثين او المدلول الاصطلاحي (ثانيا)

اولا : التعريف اللغوي : الديمقراطية التوافقية (Consociational Democracy) تتكون من كلمتين , (الديمقراطية) و(التوافقية) والديمقراطية هي كلمة يونانية الأصل تعني حكم الشعب اما التوافقية فهي تعريب للمصطلح (Consociational) [١] ، الإنكليزي، وفي اللغة العربية تتضمن مفرداتها معاني مثل (الاتساق ، التجانس ، التكامل ، المطابقة ،التوافق ، يعرف التوافق في اللغة بانه جعل الامور تتلاقى وتتوافق كما في التقريب او التطابق قدر الامكان او التكيف والتناسب وتعرف التوافقية أيضا بانها التعاون بين القوم لتجنب التنازع، وبما ان الديمقراطية تعني حكم اغلبية الشعب فان تعريفها اللغوي هو حكم اغلبية الشعب بتوافق آرائهم وتجانسها [٢]

ثانيا : التعريف الاصطلاحي :يعتبر تعريف **الديمقراطية** التوافقية لايزال معقدا ولم يتفق عليه بشكل كامل بين الباحثين والمحللين والمفكرين ، ولا يعود هذا الى غموض التعريف بحد ذاته بل اختلاف الآراء مجالاته الاساسية ادى ذلك الى وجود عدة تعريفات لهذا المصطلح ومن ابرز هذه التعريفات ما يلي

عرفها (ارنت ليبهارت) ((بانها انموذج تجريبي معياري مرحلي ،تلجا اليه المجتمعات المتعددة الاعراق والاديان والتي يفتقر فيها التجانس الاجتماعي والاجماع السياسي , لمعالجة ازمة المشاركة السياسية))[٣] ، كما **عرفها ليميروخ بانها** ((استراتيجية في ادارة النزعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب , بدلا من الاعتماد على التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية))[٤] **ووفقا ديفيد اي ابتر الديمقراطية التوافقية هي** ((نوع من النظام السياسي بكونه، جمعا لوحدات مكونة لا تفقد هويتها عند الاندماج في شكل من اشكال الاندماج))[٥] **وذكر اسكلوبيدياء ان اليمقراطية التوافقية هي**((حرية الدولة التوافقية التي يتكون سكانها من الاقليات عرقية واثنية ودينية ولغوية متنوعة وغير متناسقة ، ولا تشكل اي منها اغلبية كما تحيط بها مجموعة من القيادات والزعامات ذات التاثير والتوجيه السياسي والاجتماعي على تابعييها ، كما انها لا تتبنى اعمالها في المؤسسات الحكومية كالبرلمان وفقا لمبدا الاغلبية بل تعتمد التمثيل التناسبي بين الاطراف وكل مجموعة من الاقليات لها النقض حيال الطرف المقابل))[٦] . استنادا الى كل التعريفات السابقة يمكن وضع تعريف للديمقراطية التوافقية من وجهة **نظرنا** بانها اشتراك وتقاسم السلطة مع جميع اطياف المجتمع سواء اكانت تمثل الاغلبية او تمثل الاقلية من اجل اتخاذ قرارت ترضي الجميع.

المطلب الثاني : المفاهيم المقاربة للديمقراطية التوافقية

في هذا المطلب سنتطرق الى المفاهيم المقاربة لمفهوم الديمقراطية التوافقية يشارك هذا المفهوم العديد من السمات مع مفاهيم سياسية أخرى مما يودي أحيانا الى تشابك بينهما وإعطاء انطباع اولي بان هذه المفاهيم متقاربة من بين هذه المفاهيم نجد ،(المحاصصة السياسية ،التعايش السلمي ،والكوتا) وسنتناول هذه المفاهيم فيما يلي :

اولا: المحاصصة السياسية : تعرف المحاصصة السياسية بانها توزيع المناصب والسلطة بين مختلف المجموعات العرقية او الدينية او السياسية بشكل يضمن تمثليها جميعا ، في هذا النظام يتم تقسيم المناصب الحكومية والبرلمانية بناءا على نسب محددة لكل مجموعة بهدف تنجب هيمنة مجموعة واحدة على الاخرين وتعزيز التوازن السياسي,[٧]

ثانيا: التعايش السلمي : يشير مصطلح التعايش السلمي الى قدرة مختلف المجموعات داخل المجتمع على العيش معا بسلام واحترام متبادل ،رغم اختلافاتهم العرقية او الدينية او الثقافية ويهدف التعايش السلمي الى تعزيز الحوار والتفاهم بين المجموعات المختلفة وتسوية النزاعات بطريقة سليمة خاصة في القضايا السياسية .[٨]

ثالثا : الكوتا : تعتبر كوتا نظاما يحدد نسبا معينة من المقاعد في البرلمان لبعض الاقليات سواء كانت عرقية او دينية وكذلك لبعض الفئات المجتمعية المهمشة التي تجد صعوبة في الحصول على حقها في التمثيل النيابي بالطرق التقليدية ، تهدف الكوتا الى ضمان تمثيل هذه الفئات في المجالس التمثيلية المنتخبة لتمكنها من المشاركة في عمليات صنع الفرار والمشاركة في عملية التنمية الشاملة. [٩]

المطلب الثالث : خصائص الديمقراطية التوافقية

تتميز الديمقراطية التوافقية بأربعة من الخصائص والتي سنحاول ابرزها في هذا الفرع والتي هي على النحو التالي:

أ-الائتلاف الواسع : يقصد به الحكم الشامل عبر تشكيل ائتلاف واسع من النخب السياسية ، بحيث تمثل هذه النخب جميع الفئات في المجتمع التعددي من خلال حكومة ائتلافية واسعة ، يعتبر هذا النوع من الائتلاف احد الخصائص الاساسية للديمقراطية التوافقية , اذ يمكن لهذه الحكومات الائتلافية ان تحقق التوافق والاستقرار ويطرح الائتلاف الكبير والواسع عدة قضايا من اهمها: [١٠]

١-حجم الائتلاف : يعد حجم الائتلاف عنصر مهما , فمثلا اذا كان حجم الائتلاف صغيرا ، فانه يتيح الاعضاء معرفة بعضهم البعض بشكل افضل .
٢- شكل الائتلاف : الشكل مؤسسي الوحيد للائتلاف الكبير وهو الديمقراطية التوافقية.
٣- وظيفية الائتلاف :للائتلاف العديد من الوظائف , واهمها ادارة الحكم على اساس التوافق والاجماع .

ب- الفيتو المتبادل : هو الخاصية الثانية , حيث يمثل حكم الفيتو المتبادل سلطة الاقليات السلبية (الاغلبية المتوافقة) وان المشاركة في الائتلاف الواسع تتضمن معيارا مهمها للأقليات ، الا انها ليست حماية مطلقة وعندما تتخذ القرارات بالأغلبية, فان تمثيل الاقليات في الائتلاف يمنحها فرصة لتقديم اقتراحاتها لشركائها في الحكم [١١].

والفيتو المتبادل يمثل شعورا بالأمان للأقليات ويحمي مصالحها الحيوية من هيمنة مجموعة محددة على القرار وحق النقيض الفيتو هو حق متبادل تمتلكه جميع المكونات المشاركة في العملية السياسية , ويمكنها استخدامه في اي وقت تشاء مع ذلك , فان الافراط في استخدام الفيتو قد يتحول الى سلاح سيستخدم ضدها من قبل المكونات الاخرى .ربما بدافع الانتقام لذلك يجب ان تدرك كل مكونه خطورة الوصول الى حالة الجمود نتيجة الاستخدام المفرط للفيتو ولهذا السبب ,ستقبل الاقليات احيانا بالتضحية ببعض مصالحها للحافظ على امنها واستقرارها السياسي الدائم ولصالح المجتمع بأكمله [١٢].

ج-النسبية : تمثل الخاصية الثالثة للديمقراطية التوافقية, وتعني النموذج الذي تؤثر فيه كل الجماعات في قرار ما بنسبة قوتها العددية وتقوم النسبية بوظيفتين هامتين هما [١٣]

١- التوزيع العادل للمنصب والتعينات في الادارات العامة والموارد المالية االمحدودة على شكل مساعدات حكومية لمختلف القطاعات .

٢- مشاركة مختلف الفئات في عملية صنع القرارات حيث يورخ لشتايز الى ان النموذج النسبي يمكن الجماعات من التاثير في القرارات بنسبة قوتها العددية في هذا السياق تتصل قواعد النسبية بالائتلاف الواسع مما يؤدي الى توزيع النفوذ توزيعا نسبيا في المسائل السياسية وهذا لا يمكن ضمانه الا من خلال المساومة على القرار بمشاركة كافة الجماعات

د- الاستقلال الفيئوي الذاتي : وهو الخاصية الرابعة للديمقراطية التوافقية , ويعني به حق الاقلية في ادارة شؤونها الخاصة والتصرف فيها مع مشاركتها الفئات او الاقليات الاخرى في اتخاذ القرارات وادارة شؤون البلاد على بما يتناسب مع حجمها , فالاستقلال الفئوي يرتبط بقوة كل مكون من مكونات المجتمع المتعدد في ادارة الشؤون الداخلية بلا شك يساهم تحقيق هذا الاستقلال الداخلي لكل جماعة في تعزيز و استقرار الديمقراطية التوافقية واستمرارها ومع ذلك ,قد يؤدي في نفس الوقت الى تفتيت وحدة الدولة ويزيد من احتمالات الانفصال في حالة عدم وجود توافق بين مكونات الاكثرية والاقلية [١٤]

المطلب الرابع : متطلبات الديمقراطية التوافقية

لتكون الديمقراطية التوافقية ناجحة في المجتمعات المتعددة, لا يكفي توفر اسسها ومبادئها وحدها , بل تستلزم توافر مجموعة من المتطلبات الاضافية لتحقيق عملية ديمقراطية ناجحة , وهي كالتالي :[١٥]

١-تحسين قنوات الاتصال بين النخب السياسية والاجتماعية بالشكل الذي يعزز التعاون والتفاهم .
٢-تعزيز الوعي المعرفي لدى الجماعات السياسية بالأليات القانونية المناسبة لاستخدام الفيتو، وقصر استخدامه على القضايا الرئيسية في المجتمع لمنع حدوث جمود في النظام السياسي .
٣-الابتعاد عن هيمنة الاغلبية الحزبية في البرلمان اذ سيطرة حزب واحد تؤدي الى الاحتكار في الحياة السياسية.
٤- تحقيق المساواة بين الاطراف المتفاوضة من حيث الامكانيات الاقتصادية ووزنها السياسي .
٥- عدم زيادة عدد الاطراف المتفاوضة ، لان تعدد الاطراف يزيد من تعقيد عملية التفاوض ويصعب الوصول الى اتفاق .
٦- وجود درجة عالية من الحس الوطني والهوية والتاريخ المشترك .
٧-توفير فرص أوسع للمشاركة النسائية في العملية السياسية .
٨-تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي بين المركز والاقاليم .
٩-الحاجة الى وجود نخب سياسية متفاهمة ومتعاونة ، بعيدة عما يسمى بالخطوط الحمراء .

المطلب الخامس : الجوانب الإيجابية والسلبية للديمقراطية التوافقية

الفرع الاول: الجوانب الايجابية

ان الديمقراطية التوافقية هي نظام سياسي يسعى إلى إدارة التنوع العرقي، الديني، أو اللغوي في المجتمعات المتعددة عبر تعزيز الشراكة والتعاون بين مختلف الفئات. لذا يرى الباحث ان هناك عدة جوانب إيجابية للديمقراطية التوافقية، منها:

١- تمثيل عادل للأقليات : تضمن الديمقراطية التوافقية تمثيلاً مناسباً للأقليات العرقية والدينية واللغوية في العملية السياسية، مما يعزز الشعور بالمشاركة والانتماء بين جميع المكونات المجتمعية.

٢- الحد من الصراعات : عن طريق إشراك كافة الأطراف في صنع القرار، اذ تساعد الديمقراطية التوافقية على تقليل التوترات والصراعات الداخلية بين الفئات المختلفة.

٣- التوافق والانسجام : تسعى إلى بناء توافق واسع حول القضايا المهمة، مما يؤدي إلى قرارات أكثر قبولاً واستدامة، لأنها نابعة من إجماع شامل بين الأطراف المعنية.

٤- الاستقرار السياسي : يساهم النظام التوافقي في تحقيق الاستقرار السياسي، حيث يشعر الجميع بأن مصالحهم محمية وأن لهم صوتاً في العملية السياسية.

٥- تعزيز الوحدة الوطنية : من خلال العمل الجماعي والتعاوني، يمكن أن تسهم الديمقراطية التوافقية في تعزيز الوحدة الوطنية وتقوية الشعور بالهوية الوطنية المشتركة.

٦- تحقيق العدالة الاجتماعية : يتيح هذا النظام توزيعاً أكثر عدالة للموارد والخدمات، بما يتوافق مع احتياجات ومتطلبات جميع الفئات، مما يساهم في تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.

٧- تقوية المؤسسات الديمقراطية : يعزز مشاركة الجميع في العملية السياسية، مما يؤدي إلى تقوية المؤسسات الديمقراطية وترسيخ قيم الديمقراطية والشفافية والمساءلة.

الفرع الثاني : الجوانب السلبية للديمقراطية التوافقية

ينظر في الديمقراطية التوافقية وعلى الرغم من فوائدها العديدة في إدارة التنوع وضمان تمثيل واسع لمختلف الجماعات في المجتمع، تحمل جوانب سلبية يمكن أن تؤثر على فعالية الحكم والاستقرار السياسي. بعض هذه الجوانب تشمل:

١- الانسداد السياسي : قد يؤدي الاعتماد المفرط على التوافق بين مختلف الأطراف إلى صعوبة اتخاذ القرارات، مما يتسبب في بطء العملية السياسية وعرقلة الإصلاحات الهامة.

٢- تقوية الهويات الفرعية : التركيز على تمثيل الجماعات المختلفة يمكن أن يعزز الانقسامات العرقية أو الطائفية بدلاً من تعزيز الهوية الوطنية الجامعة.

٣- المحاصصة والتوزيع الغير عادل للسلطة: ان الديمقراطية التوافقية قد تؤدي إلى توزيع المناصب الحكومية على أساس الانتماءات الطائفية أو العرقية، مما يمكن أن يؤدي إلى الفساد والمحسوبية وإقصاء الكفاءات غير المنتمية لتلك الفئات.

٤- ضعف النظام السياسي : التعاون القسري بين الأطراف المختلفة قد يضعف من قدرة النظام السياسي على محاسبة الفاعلين السياسيين، حيث يمكن أن يتم تغطية الفشل وتحميل المسؤولية على الآخرين بسهولة.

٥- تعقيد العملية السياسية : الآليات والإجراءات التي تتطلب التوافق بين العديد من الأطراف قد تكون معقدة للغاية، مما يزيد من تكلفة ووقت العملية السياسية.

٦- تثبيت الوضع القائم : ان الديمقراطية التوافقية قد تمنع التغيير السياسي الضروري بسبب الحاجة إلى موافقة جميع الأطراف، مما يؤدي إلى تثبيت الوضع القائم وعدم القدرة على التكيف مع التحديات الجديدة.

هذه الجوانب السلبية تظهر أن الديمقراطية التوافقية ليست دائما حلاً سحرياً لكل مشاكل الحكم، وتتطلب توازنًا دقيقًا لضمان أنها تخدم مصلحة المجتمع ككل دون الوقوع في هذه الفخاخ.

المبحث الثاني : المؤسسات الرسمية في النظام البلجيكي

المطلب الاول : بنية ووظيفة المؤسسات الرسمية :

بلجيكا مملكة دستورية اتحادية برلمانية وهي عضو مؤسس في الاتحاد الاوربي وتستضيف مقر الاتحاد الاوربي , والعديد من المنظمات الدولية الرئيسية الاخرى مثل حلف شمال الاطلسي[١٦] تقع بلجيكا في اوربا وتشترك في الحدود مع كل من فرنسا ولوكسمبورغ وهولندا وتبلغ مساحتها ٣٠ ,٢٨٠ كم^{٢} وعاصمتها بروكسل ,وتقسم التركيبة السكانية الى عدة اقسام, تضم الفلامنك و يشكلون ٥٨% والوالون ٤١% اما الالمان يشكلون ١% وهذه التركيبة حسب اخر احصاء اجراء عام ٢٠١٤ اذ بلغ عدد السكان حوالي ٢٠٧,٢٢٥ , ١١ مليون نسمة[١٧]

لبلجيكا هي دولة اتحادية ، تجمع بين التنوع الثقافي القائم في البلاد، و بالأخص الجزء الفلاميني (ذو الثقافة الهولندية) و الجزء الوالوني (ذو الثقافة الفرنسية). الحكومة الفيدرالية مسؤولة عن السياسة الخارجية، الدعم التنموي، الاقتصاد ،الدفاع، الشرطة، الطاقة، المواصلات و الاتصالات. بينما تكون الحكومات الاقليمية مسؤولة عن اللغة، الثقافة و التعليم رأس الدولة هو الملك أو الملكة، الذي يتمتع بصفات فخرية فقط. رئيس الحكومة هو رئيس الوزراء.

اما التركيبة الدينية في بلجيكا فالديانة الرسمية هي المسيحية اذ يشكل حوالي ٧٥% من السكان المذهب الكاثوليكي و١٥% منه المذهب البروتستانتي والباقي يشكلون ديانات اخرى مختلفة مثل اليهودية , والاسلامية , والبوذية وغيرها , ويبدو ان التنوع الذي تتميز به المملكة على صعيد تكوينها الاجتماعي التي تضم قوميات وديانات وثقافات مختلفة قد ادى الى انعدام حالة التجانس فيها [١٨]

الفرع الاول : بنية ووظيفة المؤسسة التشريعية :

يمثل البرلمان الفيدرالي البلجيكي العمود الفقري للمؤسسة التشريعية في الاتحاد الفيدرالي للملكة ويتكون من مجلسين هما مجلس النواب ويتألف من(١٥٠) عضو و ينتخب أعضاء مجلس النواب لفترة خمس سنوات. على ان يتم تجديد المجلس كل خمس سنوات، اذ يتساوى عدد المقاعد في كل منطقة انتخابية مع عدد سكانها وتشمل قاسما فدراليا متعدد يتم الحصول عليه عن طريق قسمة عدد سكان المملكة على (١٥٠)[١٩] ، ويتم الانتخاب من خلال نظام الاقتراع النسبي من ١١ دائرة انتخابية. بلجيكا لديها إجبارية التصويت، وبالتالي يحمل واحدة من أعلى معدلات إقبال الناخبين في العالم.

اما مجلس الشيوخ يتكون من(٧١) عضو ونلاحظ ان المشرع البلجيكي عبر اتباعه أسلوب المحاصصة في انتخابات مجلس الشيوخ فقد منح الفلامنك (٤١) مقعد في هذا المجلس باعتبارهم القومية الاولى والاكثرية من حيث عدد السكان اما الوالون فقد تم منحهم مقعد لانهم يشكلون القومية الثانية في البلاد في حين تم منح الالمان مقعد واحد فقط لانهم يشكلون(١%) فقط من السكان [٢٠] ويتم التقسيم على النحو الاتي :[٢١]

١- خمسة وعشرين عضواً ينتخبون من قبل المجتمع الانتخابي الهولندي
٢- خمسة عشر عضواً ينتخبون من قبل المجتمع الانتخابي الفرنسي
٣- عشرة اعضاء يعينون من قبل المجتمع الفلامنكي
٤- عشرة اعضاء يعينون من قبل مجلس المجتمع الفرنسي
٥- عضو واحد معين من قبل المجتمع الناطق بالالمانية
٦- ستة اعضاء يعينون من قبل الشيوخ المشار اليهم ١و٣
٧- اربع اعضاء يعينون من قبل الشيوخ المشار اليهم في ٢و٤

ويبدو ان المشرع البلجيكي قد وضع مثل هكذا تقسيم لانتخاب مجلس الشيوخ كوسيلة لمنع تدهور طبيعة العلاقات بين المكونات القومية المختلفة التي يتكون منها الشعب البلجيكي ، وهكذا يتم زجهم نحو ممارسة التعدد في اطار التنوع في سبيل الحفاظ على وحدة البلاد [٢٢] يمارس مجلس النواب العديد من الصلاحيات منها :[٢٣]

١- مراجعة الدستور
٢- القوانين المتضمنة الاعتراف بالدول الاخرى
٣- تشريع القوانين والاعتراف بالدول الاخرى
٤- القوانين التي تتعلق بمجلس الدولة
٥- تنظيم المحاكم بكل انواعها
٦- القوانين التي تصادق على اتفاقيات التعاون بين الدولة ومختلف الاقاليم .

اما الاختصاصات المشتركة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ فقد حددت المادة ٧٤ من الدستور تلك الاختصاصات وهي :

١- منح الجنسية
٢- القوانين التي تتعلق بالمسؤوليات الجنائية والمدنية
٣- اعداد الموازنة والحسابات
٤- تحديد الحصص المتعلقة بالجيش

الفرع الثاني : بنية ووظيفة المؤسسة التنفيذية :

تتألف المؤسسة التنفيذية في بلجيكا من الملك والوزارة الحكومات الإقليمية والمجتمعية:

اولا :- بنية المؤسسة التنفيذية :

١- **الملك :** يعتبر الملك رأس الدولة، لكن دوره رمزي إلى حد كبير وغير تنفيذي. يقوم الملك بتعيين الوزراء بناءً على نتائج الانتخابات ويؤدي واجبات تمثيلية ودبلوماسية. اذ ان الملك يسود ولا يحكم حسب الدستور الفدرالي لعام ١٩٩٣ ويمارس الملك العديد من الصلاحيات منها:(تعين الوزراء واقالتهم تسمية مرشح رئاسة الوزراء الاتحادية حق العفو العام وتخفيض العقوبة اصدار الاوامر العسكرية تعيين كبار الموظفين [٢٤]صلاحيات الملك محدودة اذ يعتمد الملك على توقيع الوزراء لتكون قراراته نافذة، مما يعني أن أي قرار يتخذه يجب أن يحظى بموافقة وتنفيذ الوزير المعني.

٢- **الوزارة :-** الوزارة هي التي تضع القرارات الحكومية من حيث الواقع , والتطبيق العملي وتمارس الوزارة العديد من الصلاحيات فهي تختص بتسيير شؤون السياسة العامة والخارجية وشؤون الامن والدفاع والاقتصاد وكذلك الضمان الاجتماعي تتكون الحكومة الاتحادية من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء الذين يرأسون الوزارات المختلفة و يعين الملك رئيس الوزراء، الذي يختار بدوره الوزراء من بين أعضاء البرلمان أو من خارجه. ويتكون مجلس الوزراء: يتكون من رئيس الوزراء والوزراء الفعليين، الذين يجتمعون بانتظام لاتخاذ قرارات بشأن السياسات الوطنية.

ثانيا : وظيفة المؤسسة التنفيذية

تتسم المؤسسة التنفيذية في بلجيكا بتعدد مستوياتها وتشابكها، ما يعكس التعقيدات الناتجة عن التنوع اللغوي والإقليمي في البلاد. تعتمد بنية هذه المؤسسة على الملكية الدستورية والحكومة الفيدرالية إلى جانب الحكومات الإقليمية والمجتمعية التي تتمتع بصلاحيات واسعة في مجالات محددة، مما يضمن تمثيل مختلف المجتمعات واللغات في بلجيكا ، لذا تمارس المؤسسة التنفيذية في بلجيكا العديد من الوظائف ويمكن ايجاز البعض منها بالاتي :

١. وضع السياسات العامة وتنفيذها: تتولى الحكومة وضع السياسات العامة وتنفيذها في مختلف المجالات مثل الاقتصاد، الصحة، التعليم، والشؤون الاجتماعية ، فضلا عن الإدارة اليومياذ تشرف الحكومة على الإدارة اليومية للدولة وتطبيق القوانين واللوائح.

٢. التشريع: إعداد القوانين: تقوم الحكومة بإعداد مشاريع القوانين وتقديمها للبرلمان لمناقشتها والموافقة عليها ويمكن للحكومة إصدار مراسيم تنفيذية لتطبيق القوانين وتفصيلها.

٣. العلاقات الخارجية و التمثيل الدبلوماسي: تمثل الحكومة بلجيكا في العلاقات الدولية وتشارك في المنظمات الدولية و إبرام المعاهدات اذا تقوم الحكومة بالتفاوض وإبرام المعاهدات الدولية بعد موافقة البرلمان.

٤. الميزانية والإدارة المالية: تعد الحكومة الميزانية السنوية للدولة وتقدمها للبرلمان للمصادقة عليها و كذلك تشرف على إدارة الموارد المالية للدولة وتوزيعها بما يتماشى مع السياسات العامة.

٥. السياسات الأمنية: تحدد الحكومة السياسات الأمنية وتشرف على تطبيقها من خلال وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية وتشرف الحكومة على القوات المسلحة وسياسات الدفاع الوطني.

الفرع الثالث : بنية ووظيفة المؤسسة القضائية :

تتكون المؤسسة القضائية في بلجيكا من العديد من المحاكم ومنها المحكمة العليا والمحكمة الدستورية وكذلك المحاكم في الاقاليم اما المحكمة الدستورية واحدة لبلجيكا بجميع أقاليمها، ويحدد القانون تكوين هذه المحكمة وصلاحياتها ومهامها وتحكم هذه المحكمة في الأمور التالية:

١- الخلافات المذكورة في المادة ١٤١
٢- انتهاك أحد الأحكام المذكورة في المادة ١٠، ١١، ٢٤ بموجب أحد القوانين أو القرارات أو الأحكام المذكورة في المادة ١٣٤
٣- انتهاك أحد المواد الدستورية

وهناك خمس محاكم للاستئناف في بلجيكاهي :[٢٥]

١. محكمة بروكسل، وهي تحكم مقاطعات براباند فالون، براباند الفلامنكي، ومنطقة العاصمة بروكسل ثنائية اللغة

٢. محكمة الغنت التي تحكم مقاطعات الفلاندرز الغربية والشرقية

٣. محكمة آنتورب، التي تحكم مقاطعات آنتورب وليمبورغ

٤. محكمة لييج التي تحكم مقاطعات لييج ولوكسمبورغ

٥. ومحكمة مونس، التي تحكم مقاطعة هيونت

يمارس المجلس الأعلى للقضاء اختصاصاته في المجالات التالية: [٢٦]

١- تسمية المرشحين للتعيين كقضاة، على النحو المشار إليه في (٤)، الفقرة الأولى أو للتعيين كضباط مكتب المدعي العام

٢- تسمية المرشحين للمناصب المشار إليها في (٥)، الفقرة الأولى ولمنصب رئيس مكتب المدعي العام

٣- الوصول إلى منصب قاض أو ضابط في مكتب المدعي العام

٤- تدريب القضاة وموظفو مكتب المدعي العام

٥- صياغة ملامح عامة للمناصب المشار إليها في ٢

٦- إبداء المشورة والمقترحات المتعلقة بالعمل والتنظيم العام للسلطة القضائية؛

٧- المراقبة العامة على وتعزيز استخدام وسائل المراقبة الداخلية؛

٨- مع استبعاد جميع الاختصاصات التأديبية والجنائية:

-استلام ومتابعة الشكاوى المتعلقة بعمل القضاء

-إجراء تحقيق عن عمل القضاء.

المبحث الثالث : اثار الديمقراطية التوافقية على النظام السياسي في بلجيكا

المطلب الاول : اثار على المستوى السياسي

اولا :- تتبنى الديمقراطية التوافقية تعزيز الاستقرار السياسي من خلال ضمان تمثيل واسع لمختلف المجموعات اللغوية والثقافية. هذا يقلل من احتمالية نشوب نزاعات سياسية حادة ويعزز من الثقة المتبادلة بين الأطراف المختلفة. الا انها في الوقت نفسه تساهم في عدم الاستقرار الحكومي فان ظاهرة تأخير تشكيل الحكومات بعد كل انتخابات وهنك العديد من الامثلة اذ ان تشكيل الحكومة في بلجيكا لم يكن أمرًا سهلاً في التجارب السابقة، حيث استغرق تشكيل حكومة دي روبو في عام ٢٠١٠ وحكومة دي كرو في عام ٢٠٢٠ ما يقارب ٥٠٠ يوم ، هذه التجارب السابقة تعكس التحديات الكبيرة التي تواجه عملية التشكيل الحكومي في بلجيكا، بما في ذلك التوافق بين الأحزاب المختلفة وتوزيع الحقائب الوزارية[٢٧] .

ثانيا :- تعقيد عملية صنع القرار: تتطلب آلية التوافق مشاركة واسعة من مختلف الأطراف، مما يؤدي إلى بطء في عملية صنع القرار، كل مجموعة تمتلك حق النقض (الفيتو) على القرارات التي تعتبرها ضارة بمصالحها، مما يمكن أن يؤدي إلى تأخير في تنفيذ السياسات والتشريعات [٢٨]

ثالثا :- الحكومة الائتلافية: غالباً ما يؤدي النظام التوافقي إلى تشكيل حكومات ائتلافية تضم عدداً كبيراً من الأحزاب السياسية ، هذا يتطلب تعاوناً مستمراً بين الأحزاب، مما يمكن أن يساهم في تحقيق استقرار سياسي ولكنه قد يؤدي أيضاً إلى صعوبة في اتخاذ قرارات حاسمة [٢٩]

رابعا :- الإصلاحات المستمرة يتطلب النظام السياسي البلجيكي تعديلات وإصلاحات مستمرة لضمان فعاليته وتوافقه مع التغيرات الديموغرافية والسياسية. هذه الإصلاحات غالباً ما تكون نتيجة لمفاوضات طويلة ومعقدة بين المجموعات اللغوية المختلفة.

المطلب الثاني : الاثار على المستوى الاجتماعي والاقتصادي

اولا :- حماية الأقليات: يضمن النظام التوافقي حماية فعالة للأقليات، حيث يتم تمثيل جميع المجموعات اللغوية والثقافية بشكل عادل في المؤسسات الحكومية. هذا يعزز من شعور الأقليات بالأمان والتمثيل.

ثانيا :- التعددية الثقافية: يعكس النظام التوافقي التعددية الثقافية واللغوية في بلجيكا، مما يعزز من التفاهم والتعايش بين مختلف المجموعات. هذا يساهم في خلق بيئة مجتمعية أكثر تسامحاً وتنوعاً[٣٠].

ثالثا :- التحديات الاقتصادية : يمكن أن تؤدي آليات التوافق إلى تأخير في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية، حيث تتطلب هذه الإصلاحات توافقات صعبة بين المجموعات المختلفة. هذا يمكن أن يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي ومعالجة الأزمات الاقتصادية ، فمازالت المملكة تعاني من عدم التوازن الاقتصادي بين إقليمي ،الوالون المتحدث باللغة الفرنسية والفلاندر المتحدث باللغة الهولندية وذلك على الرغم من التقدم العلمي والتكنولوجي في القطاع الصناعي[٣١].

رابعا :- التأثير على السياسات العامة ينعكس التوافق السياسي على السياسات العامة، حيث تتنوع السياسات لتلبية احتياجات جميع السكان. هذا يمكن أن يؤدي إلى سياسات أكثر شمولية، ولكن يمكن أيضاً أن يؤدي إلى صعوبات في تنفيذ السياسات بسرعة وفعالية.

خامسا :- الفيدرالية واللامركزية أدى النظام التوافقي إلى تطوير نظام فيدرالي يمنح الأقاليم (فلاندرز، والونيا، وبروكسل) صلاحيات واسعة في مجالات عديدة. هذا يعزز من الاستقلالية المحلية ويسمح لكل منطقة باتخاذ القرارات التي تناسبها، لكنه يتطلب تنسيقاً دقيقاً بين مستويات الحكم المختلفة.

الخاتمة

على الرغم من التعدد اللغوي، والعرقي، وعدم التجانس الاجتماعي حققت بلجيكا استقراراً سياسياً، الا ان هذا الاستقرار الداخلي لا يعود الى عوامل داخلية فقط، اذ اسهمت عدة عوامل خارجية اقليمية ودولية في ترسيخ هذا الاستقرار، ومنها: الانتماء والعضوية في حلف الناتو، والعضوية في الاتحاد الاوروبي ، لذا ساهمت الديمقراطية التوافقية في الحفاظ على التعدد السياسي والاجتماعي ، وكذلك الحفاظ على قوة الدولة ، ان الدور الذي لعبة

الاحزاب بشكل فاعل في تحقيق الاستقرار السياسي يأتي من خلال طبيعة تكوين تلك الاحزاب وكذلك زيادة الوعي السياسي الناتج عن الثقافة التي يتمتع بها المجتمع ، في المجمل، تُظهر الديمقراطية التوافقية في بلجيكا كيفية التعامل مع التنوع الثقافي واللغوي بطريقة تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والحماية المتساوية لجميع المجموعات، رغم التحديات المرتبطة ببطء عملية صنع القرار وصعوبة تحقيق توافق واسع في بعض القضايا.

الهوامش

(١) ياسين محمد حمد العيثاوي ، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق ((الشرق الاوسط)) انموذجا ، العدد (٦٠) ، مجلة الدراسات الدولية ، العراق ،٢٠١٥، ص ٣٠.

(٢) عدنان عاجل عبيد وحيدر عبد الامير ، التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية (دراسة مقارنة) ، العدد (٣) ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة بابل ، العراق ، ٢٠١٦ ،ص٤٦٣.

(٢) ارنت ليبهارت ،الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ،(ترجمة حسيني زينة)، معهد الدراسات الاستراتيجية ،بيروت، ٢٠٠٦،ص١٩ .

(٤)عبد الكريم قيس عبد الكريم ،الزعامات السياسية واثرها في الديمقراطية التوافقية (ماليزيا انموذجا) ، العدد (٢٣) ،مجلة القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية ، ٢٠٢٤ ،ص ٧.

(٤) نبهان سالم مرزوق ،الديمقراطية التوافقية وانعكاستها على ادارة التنوع الاثني ، العدد (٢٤) ، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك ، ٢٠٢٠ ، ص٧.

(١) رشيد عمارة ، الديمقراطية التوافقية – دراسة السلوك الانتخابي العراقي ، العدد (٣٠) ، مجلة زانكوي سليماني ، ٢٠١٠، ص١٣١.

(٢) قايد لبنى ، المحاصصة السياسية واثرها على الاستقرار الحكومي (دراسة حالة لبنان)، رسالة ماجستير ،منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، كلية العلوم السياسية ، الجزائر ،٢٠١٥ ،ص٩ .

(٣) سعد شهاب احمد الشيخ ، الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الاداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥ ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية ، برلين ، ٢٠٢٢ ، ص ٣٢.

(١) هادي الشيب ، البرلمانيات في ظل نظام الكوتا النيابية النسائية : دراسة حالة النائب الفلسطيني ، ط١ ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية ، برلين ،٢٠١٧ ،ص ٢٨ .

(٢) سعد شهاب احمد الشيخ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ .

(١) بشرى محمود صالح ، التوافقات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ ، العدد (٥٧) ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،٢٠١٩ ، ص ١١-١٢ .

(٢) سعد شهاب احمد الشيخ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠

(٣)شاكر الانباري ،الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها) ط١ ،معهد الدراسات الاستراتيجية ، العراق ، ٢٠٠٧،ص١٩-٢٠ .

(١)عبد الستار الكعبي ، الديمقراطية التوافقية : العراق انموذجا ، ط١، مطبعة الزين ،العراق ،٢٠١١ ،ص٤٦ .

(٢)رمزي عودة ، ماهي الديمقراطية التوافقية ؟ ، مؤسسة ملتقى الطلبة ، فلسطين ،٢٠١٦ ، ص ٣-٥ .

(١٦) باسم علي خريسان , الدول الفيدرالية في العالم دراسة في النظام السياسي , مطبعة تموز, دمشق, ٢٠١٢ ، ص٦٩.

[17] https://www.wam.ae/ar/article/b3hv

[18] رونالد واتس , الانظمة الفدرالية , منتدى الاتحادات الفدرالية , اوتاو , كندا, ٢٠٠٦ , ص ٩

(١٩) المادة ٦٣ الفقرة (١،٢) والمادة (٦٥) ، الدستور الفدرالي البلجيكي الصادر عام ١٩٩٣ المعدل لغاية العام ٢٠١٤

(٢٠) فراس عبد الكريم محمد ، النظم السياسية لدول البينلوكس (بلجيكا – هولندا – لوكسمبورغ) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٢٣.

(٢١) المادة ٦٧ ، الدستور الفدرالي البلجيكي الصادر عام ١٩٩٣.

(٢٢) رنا مولود شاكر ، النظام السياسي الفيدرالي البلجيكي ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، العدد ٦ ، ص ٢٧٩, ص ٢٩٢.

(٢٣) المادة (٧٧) ، الدستور الفدرالي البلجيكي الصادر عام ١٩٩٣.

(٢٤) المادة (١٠٧ ،١٠٩ ،١١١ ، ١١٤) ، الدستور البلجيكي الصادر عام ١٩٩٣

(٢٥) المادة (١٥٦) ، الدستور البلجيكي الصادر عام ١٩٩٣

(٢٦) المادة (١٥١) الفقرة ٣ ، الدستور البلجيكي الصادر عام ١٩٩٣

(٢٧)عبير محمد عبد ، الانثو فيدرالية :دراسة في التجربة البلجيكية ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، العدد ٨ ، الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠٢٣ ، ص٢٨٧.

(٢) عبير محمد عبد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٤.

(٣) حيدر عبد جساس ، واقع الديمقراطية التوافقية في مملكة بلجيكا الدروس المستفادة ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد ٤٠ ، ٢٠٢١ ، ص٢٦٧.

(٣٠) نبهان سالم مرزوق ، مصدر سبق ذكره ، ص١١

(٣١) غفران يونس هادي ، النظام السياسي في بلجيكا والدعوات الانفصالية ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، العدد ٧ ، الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠٢٢ ، ص٤٦١.

المصادر

اولا الدساتير :

الدستور الفدرالي البلجيكي الصادر عام ١٩٩٣ المعدل لغاية العام ٢٠١٤

ثانيا : الكتب

١- عبد الستار الكعبي ، الديمقراطية التوافقية :العراق انموذجا ، ط١، مطبعة الزين ،العراق ،٢٠١١

٢- رمزي عودة ،ماهي الديمقراطية التوافقية ؟،مؤسسة ملتقى الطلبة ،فلسطين ،٢٠١٦

٣- باسم علي خريسان , الدول الفيدرالية في العالم دراسة في النظام السياسي , مطبعة تموز, دمشق, ٢٠١٢

٤- ارنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، (ترجمة حسيني زينة) ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت، ٢٠٠٦.

٥- شاكر الانباري ، الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها) ط١ ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، العراق ، ٢٠٠٧.

٦- رونالد واتس , الانظمة الفدرالية , منتدى الاتحادات الفدرالية , اوتاو , كندا, ٢٠٠٦

٧- سعد شهاب احمد الشيخ ، الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الاداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٥ ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية ، برلين ، ٢٠٢٢ .

٨- هادي الشيب ، البرلمانيات في ظل نظام الكوتا النيابية النسائية : دراسة حالة النائب الفلسطيني ، ط١ ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية ،برلين ،٢٠١٧ .

ثالثا : الرسائل والاطاريح

١- قايد لبنى ، المحاصصة السياسية واثرها على الاستقرار الحكومي (دراسة حالة لبنان)، رسالة ماجستير ،منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، كلية العلوم السياسية ، الجزائر ،٢٠١٥
٢- فراس عبد الكريم محمد ، النظم السياسية لدول البينلوكس (بلجيكا – هولندا – لوكسمبورغ) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .

رابعا: الدوريات

١- عبير محمد عبد ، الانثو فيدرالية :دراسة في التجربة البلجيكية ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، العدد ٨ ، الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠٢٣ .
٢- حيدر عبد جساس ، واقع الديمقراطية التوافقية في مملكة بلجيكا الدروس المستفادة ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد ٤٠ ، ٢٠٢١ .
٣- نبهان سالم مرزوق ، الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على ادارة التنوع الاثني ، مجلة الاكاديمية العربية ، العدد ٢٤ ، الاكاديمية العربية بالدنمارك ، الدنمارك ، ٢٠٢٠.
٤- غفران يونس هادي ، النظام السياسي في بلجيكا والدعوات الانفصالية ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، العدد ٧ ، الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠٢٢ .
٥- ياسين محمد حمد العيثاوي ، الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على البنية المؤسسية والمجتمعية للنظام الديمقراطي في العراق ((الشرق الاوسط)) انموذجا ، العدد (٦٠) ، مجلة الدراسات الدولية ، العراق ،٢٠١٥.
٦- عدنان عاجل عبيد وحيدر عبد الامير ، التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية (دراسة مقارنة) ، العدد (٣) ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة بابل ، العراق ،٢٠١٦ .
٧- رنا مولود شاكر ، النظام السياسي الفيدرالي البلجيكي ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، العدد ٦ .
٨- بشرى محمود صالح ، التوافقات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٥ ، العدد (٥٧) ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،٢٠١٩.
٩- عبد الكريم قيس عبد الكريم ، الزعامات السياسية واثرها في الديمقراطية التوافقية (ماليزيا انموذجا) ، العدد (٢٣) ، مجلة القانون والعلوم السياسية ، الجامعة العراقية ، ٢٠٢٤ .
١٠- رشيد عمارة ، الديمقراطية التوافقية – دراسة السلوك الانتخابي العراقي ، العدد (٣٠) ، مجلة زانكوي سليماني ، ٢٠١٠.